

Distr.: General
13 August 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

البند ١١١ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في أفغانستان

مذكرة من الأمين العام**

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقريرا مؤقتا موجزا عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان أعده كمال حسين، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ولمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥٢/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

* A/57/150.

** يقدم هذا التقرير في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢ كيما يأخذ في الاعتبار ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأقصى ما يمكن من آخر المعلومات.

تقرير مؤقت مقدم من المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان

موجز

هذا هو التقرير الثامن المقدم من المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان. وقد زار المقرر الخاص باكستان وجمهورية إيران الإسلامية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١؛ كما زار كابول في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وهيرات في شباط/فبراير.

وقد وضع اتفاق بون، المعقود في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، تفاصيل إطار انتقالي يمكن من خلاله أن يقرر أفراد شعب أفغانستان مستقبلهم السياسي، وأن يُضطلعوا بمهمة إعادة بناء دولتهم. وقد أعاد الاتفاق تأكيد استقلال أفغانستان وسيادتها الوطنية. وحدد الهدف من العملية الانتقالية بأنه إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة تراعي الفروق بين الجنسين وتعكس التعدد العرقي والطابع التمثيلي الكامل. وسيتم إدماج حقوق الإنسان بصورة كاملة في الأنشطة الإنسانية وأنشطة التعمير والأنشطة السياسية التي يُضطلع بها خلال الفترة الانتقالية بهدف بناء مؤسسات دائمة تدعم حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

وبموجب هذه الاتفاقات، تقرر عقد اجتماع طارئ للويا جيرغا خلال ستة أشهر من إنشاء السلطة المؤقتة لاتخاذ قرار بشأن إقامة سلطة انتقالية، تضم إدارة انتقالية ذات قاعدة عريضة، تضطلع بمهمة قيادة أفغانستان إلى أن يتسنى انتخاب حكومة تتسم بالطابع التمثيلي الكامل من خلال انتخابات حرة ونزيهة تُجرى في موعد لا يتجاوز سنتين من عقد الاجتماع الطارئ للويا جيرغا.

ورغم جوانب القصور الملحوظة على نطاق واسع في عقد اللويا جيرغا وتسيير أعمالها، فإن مجرد عقده في الإطار الزمني المحدد في اتفاق بون كان معلما هاما على الطريق. فقد وفر للشعب الأفغاني منبرا للتعبير عن الآراء وتبادلها. كما أنه كان بداية لعملية تهدف إلى حل الخلافات الداخلية بالوسائل السياسية، وليس بالعنف. واختتم الاجتماع الطارئ للويا جيرغا أعماله بانتخاب الرئيس حامد كارزاي والموافقة على مجلس الوزراء النهائي للإدارة الانتقالية، الذي يتألف من خمسة نواب للرئيس، وثلاثة مستشارين خاصين أو وطنيين بدرجة وزير، و٣٠ وزيرا، من بينهم ثلاث نساء.

وترددت انتقادات مفادها أن عملية اللويا جيرغا لم تستبعد أشخاصا تحيط الشبهات بماضيهم. وأعرب البعض عن القلق من أن استمرار إفلات المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من العقاب يمكن أن يخلق عقبات أمام نشوء الديمقراطية وفرض سيادة القانون على حد سواء. وشدد الرئيس كارزاي على أن مقتضيات العدالة لن تغيب عن البال، غير أنه يتعين إقرار السلام أولاً.

ولذلك، فقد حث المقرر الخاص على إيلاء الأولوية لإحلال سيادة القانون محل سيادة السلاح. وهذا يتطلب بناء قوة شرطة وطنية، فضلاً عن قوات منضبطة أخرى، لأغراض الأمن الداخلي والدفاع. وجرى التشديد على أنه لكي يتسنى استعادة حقوق الإنسان وإقرارها، يلزم نزع سلاح البلد، وجمع الأسلحة التي بحوزة العديد من الجماعات الخاضعة لمختلف القادة المحليين، وإنشاء نظام قانوني وطني يقوم على حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وأصدر المقرر الخاص في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ تحذيرات محددة بشأن ضرورة اتخاذ تدابير خاصة لحماية المدنيين من خطر أعمال العنف التي تحركها دوافع عرقية في المناطق التي يمكن أن تتعرض فيها الأقليات العرقية التي تعاونت مع نظام الحكم السابق للأعمال الانتقامية. وأفادت تقارير موثوق بها أن المجتمعات المحلية المتفرقة للباشتون في شمال ووسط أفغانستان كانت معرضة للخطر بصفة خاصة، مع تبادل الجماعات السيطرة على المناطق. كما وردت تقارير عديدة عن نشوب قتال بين فصائل مسلحة في بلخ، وفي مناطق حول مزار الشريف. ووردت أنباء حوادث سرقة وقتل أفغان محليين من مختلف أجزاء جنوب أفغانستان. وكان من الواضح أن قدرة الإدارة المؤقتة على اتخاذ تدابير فعالة هي قدرة محدودة نتيجة لعدم وجود قوة شرطة وطنية فعالة أو آليات محلية لإنفاذ القانون، فضلاً عن أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي يبلغ قوامها حوالي ٥ ٠٠٠ فرد، لم تنشر إلا في كابول وما حولها فقط.

ووجه المقرر الخاص في تقاريره الانتباه إلى محنة السجناء. وتم الإبلاغ بصفة خاصة عن الاكتظاظ وسوء التغذية وتفشي الأمراض في سجن شيرغان، حيث كان عدد السجناء في تشرين الثاني/نوفمبر يربو على ٣ ٠٠٠ سجين، وحيث كان من الواضح أن الأوضاع السائدة لا تفي بالحد الأدنى من معايير المعاملة الإنسانية. ويجري الإفراج عن مجموعات كوسيلة للتخفيف من أوضاع السجناء. وهناك قدر من القلق إزاء تقارير تفيد احتجاز نساء لمخالفتهم الأعراف الاجتماعية.

وثمة تقارير تفيد بأن أعمال القصف الجوي ضمن العمليات العسكرية التي يقوم بها

الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية قد أوقعت خسائر في صفوف المدنيين في عدد من المواقع. ويبين استعراض جرى على الطبيعة في ١١ موقعا أنه، خلال فترة ستة أشهر، قتلت الغارات الجوية ما يصل إلى ٤٠٠ مدني. ومن الأهمية أن يجري تحقيق شامل على مستوى عال لتحديد أسباب مثل هذه الغارات الجوية التي تؤدي إلى وقوع مدنيين ضحايا لها. كما ينبغي اتخاذ إجراءات تصحيحية عاجلة لتجنب تكرارها.

ويُعد نزع سلاح الجماعات المسلحة الخاضعة للقادة المحليين هو الخطوة الأولى الضرورية لفرض سيادة القانون على عامة الشعب. ولا بد من توفير الحماية الفعالة لتأمين الحياة والممتلكات، كما يتعين إيلاء أولوية عليا لتنظيم قوة الشرطة من جديد، وتبني نهج يقوم على حقوق الإنسان في عمل الشرطة يتضمن توفير التدريب الخاص والتوعية بحقوق الإنسان، ووضع مدونة لآداب السلوك، وإنشاء هيئة مستقلة للرصد. ومن الواضح أن أبناء انتهاكات حقوق الإنسان للأقليات العرقية والقطاعات المستضعفة من السكان، بما في ذلك الاعتداءات البدنية والجنسية، تمثل أقوى الحجج الداعية إلى إيلاء أعلى الأولويات لتعزيز قوة الأمن الداخلي المتاحة للإدارة الانتقالية.

وأنشئت بموجب مرسوم لجنة مستقلة لحقوق الإنسان في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وهي مخولة بالنظر في أية مسائل تدخل ضمن اختصاصها والبدء في إجراء تحرياتها أو تحقيقاتها الخاصة. كما أنها مخولة بالاستماع إلى أي شخص والحصول على أي معلومات وأدلة ووثائق تكون ضرورية لتقييم الحالات والقضايا.

وأنشئت بالمثل بالمثل لجنة قضائية. وهي هيئة خبراء مستقلة يُعهد إليها بمهمة وضع توصيات بشأن جميع الإجراءات الضرورية لإعادة بناء نظام العدالة في أفغانستان. وستعمل اللجنة بالتشاور والتعاون الوثيقين مع وزارة العدل وسائر الهيئات الحكومية وغير الحكومية.

ومن أجل تحقيق الهدف النهائي من اتفاق بون - وهو إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة تراعي الفروق بين الجنسين ومتعددة الأعراق وذات طابع تمثيلي كامل - لا بد من تبني استراتيجية تقوم على أساس من حقوق الإنسان. ومن المتوقع أن تشجع الإدارة الانتقالية تطبيق أصول الحكم القائم على المشاركة على كافة المستويات، والدخول في مشاورات مستفيضة عند اضطلاعها بعملها. ويجب أن يكون واضحا أن اللجان التي تُنشئها الإدارة تضم كل قطاعات الشعب الأفغاني.

ويوجه اتفاق بون بعثة الأمم المتحدة إلى أن تتبنى في جميع جوانب عملها نهجا يقوم على الحقوق ويراعي الفروق بين الجنسين. ويتضمن تقرير الأمين العام عن حالة النساء والفتيات في أفغانستان (E/CN.4/Sub.2/2002/27) توصيات مفصلة تشدد على ضرورة

مشاركة النساء مشاركة كاملة في عملية صنع القرار السياسي، وعلى أهمية تبني نهج يقوم على الحقوق ويراعي الفروق بين الجنسين في أنشطة الإغاثة والتعمير والتنمية، كما يرسم تفاصيل التوصيات المتعلقة بالتدابير التي يتعين القيام بها على الصعيدين الدولي والوطني من أجل ذلك الغرض.

وثمة حاجة ماسة للأموال والأغذية لتلبية الاحتياجات اللازمة للبقاء ولمشاريع التعمير ذات الأولوية على حد سواء. كما أن هناك حاجة لكفالة توزيع المساعدات بصورة عادلة في كافة أنحاء أفغانستان، وبصفة خاصة وصولها إلى المناطق النائية وإلى قطاعات السكان الأكثر ضعفاً. وقد بدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ برنامج المساعدة الدولية الشامل الذي يستمر ١٥ شهراً بتكلفة تبلغ ١,٦ بليون دولار، وتلقى حوالي ٨٢٠ مليون دولار. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، كان يلزم توفير ٧٧٧ مليون دولار حتى نهاية العام، منها قرابة ٤٠٠ مليون دولار لازمة في الربع الثالث من السنة. ولا بد على سبيل الاستعجال من توفير الأموال التي جرى التعهد بتقديمها. فالتأخر في توفير الأموال يمكن أن يتسبب في إحداث ضرر بالغ بالعملية الانتقالية التي تمر بها أفغانستان وشعبها في الوقت الراهن.

وقد ساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من مليون لاجئ أفغاني في العودة من باكستان إلى أفغانستان، وأكثر من ٨٣ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية إيران الإسلامية. وتشجيعاً لعودة اللاجئين، أصدرت الإدارة المؤقتة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ مرسوماً رئاسياً بشأن عودة اللاجئين بكرامة، تضمن الترحيب بهم وطمأنتهم على حمايتهم من التحرشات والترهيب والتمييز أو الاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو اعتناق رأي سياسي بعينه أو بنوع الجنس.

ويتعين إيلاء أعلى الأولويات لمسألة الأمن كيما يتسنى حماية الأرواح والممتلكات. ويجب الإسراع بالعملية التي بدأت لبناء جيش وطني. وفي غضون ذلك، يجب توسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية ونشرها حيثما تنشأ الحاجة إليها خارج كابول والمنطقة المحيطة بها. ولا بد من بناء قوة شرطة وطنية تراعي حقوق الإنسان من أجل الاضطلاع بمهام إنفاذ القانون بصورة فعالة وغير منحازة. وينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة لاستعراض أوضاع السجون للتأكد من معاملة السجناء بصورة إنسانية وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٧	٢-١ مقدمة - أولاً
٧	١٢-٣ اتفاق بون: إطار للعملية الانتقالية - ثانياً
١٠	١٣ الإدارة الانتقالية والمرحلة التالية - ثالثاً
١٠	١٥-١٤ حقوق الإنسان سمة رئيسية في الإطار الانتقالي - رابعاً
١١	١٦ استعراض حالة حقوق الإنسان أثناء المرحلة الأولى من العملية الانتقالية - خامساً
١١	٢٠-١٧ العنف وانتهاكات حقوق الإنسان - سادساً
١٣	٢١ الاغتيالات السياسية - سابعاً
١٤	٢٥-٢٢ السجناء - ثامناً
١٥	٢٦ الضحايا المدنيون للعمليات العسكرية - تاسعاً
		أولويات حقوق الإنسان: الأمن، وسيادة القانون، والديمقراطية القائمة على
١٥	٣٠-٢٧ المشاركة - عاشراً
١٧	٣٦-٣١ اللجان: لجنة حقوق الإنسان، واللجنة القضائية، ولجنة الدستور - حادي عشر
١٩	٤٣-٣٧ النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة إزاء حقوق الإنسان في أفغانستان - ثاني عشر
٢٠	٤٧-٤٤ الفروق بين الجنسين وحقوق المرأة - ثالث عشر
٢٢	٥١-٤٨ إقامة العدل في المرحلة الانتقالية - رابع عشر
٢٣	٦٣-٥٢ التعمير الوطني والتنمية الوطنية: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية - خامس عشر
٢٧	٦٧-٦٤ اللاجئون - سادس عشر
٢٩	٧٥-٦٨ التوصيات - سابع عشر

أولا - مقدمة

١ - هذا هو التقرير الثامن المقدم من المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان. وقد عكس التقرير السابع الأثر الذي تركته التطورات الدرامية التي وقعت في الربع الأخير من عام ٢٠٠١ على حالة حقوق الإنسان في البلد. وقد زار المقرر الخاص باكستان وجمهورية إيران الإسلامية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١؛ كما زار كابول في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وهيرات في شباط/فبراير ٢٠٠٢.

٢ - وقد بدأت احتمالات حدوث تغير جوهري في الوضع مع نهاية نظام الطالبان. وعُهد إلى الأمم المتحدة بمهمة تطوير بديل سياسي لنظام الطالبان. واضطلع الأمين العام بالدور المحوري، وكلف ممثله الخاص الأخضر الإبراهيمي بالمبادرة بإجراء مشاورات مهدت الطريق أمام عقد مؤتمر في بون في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وحضر المؤتمر وفود تمثل مختلف الجماعات الأفغانية - التحالف الشمالي وجماعات المنفى، ومن بينها الجماعات المرتبطة بالملك محمد ظاهر شاه، ملك أفغانستان السابق. وتقرر البدء في عملية انتقالية يستطيع الأفغان من خلالها الاضطلاع بمهمة بناء دولتهم.

ثانيا - اتفاق بون: إطار للعملية الانتقالية

٣ - وقّع اتفاق الترتيبات المؤقتة في أفغانستان ريثما يُعاد إنشاء المؤسسات الحكومية الدائمة (اتفاق بون)، المبرم في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ٢٥ شخصا بالنيابة عن الأطراف الأفغانية المشاركة في المؤتمر، وكان الممثل الخاص للأمين العام شاهدا عليه. ويضع الاتفاق إطارا انتقاليا يمكن للشعب الأفغاني من خلاله أن يقرر بحرية مستقبله السياسي. وأكد الاتفاق مجددا استقلال أفغانستان وسيادتها الوطنية وسلامة أراضيها. كما حُدد الهدف من العملية الانتقالية بأنه إقامة حكومة ذات قاعدة عريضة تراعي الفروق بين الجنسين وتكفل التعدد العرقي وتؤمن التمثيل الكامل.

٤ - وقد دفعت مفاوضات بون بالآمال التي يشترك فيها بصورة واسعة مختلف قطاعات الشعب الأفغاني إلى التوجه نحو سلسلة محددة زمنيا من الخطوات المحسوبة. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أنشئت سلطة مؤقتة نُقلت إليها السلطة بصورة رسمية. وتتألف السلطة المؤقتة من الإدارة المؤقتة التي يرأسها رئيس، واللجنة المستقلة الخاصة المعنية بعقد الاجتماع الطارئ للويا جيرغا، والمحكمة العليا لأفغانستان، فضلا عن المحاكم الأخرى التي قد تنشئها الإدارة المؤقتة. وتقرر أن تكون السلطة المؤقتة هي التجسيد للسيادة الأفغانية،

ومن ثم فإنها تضطلع طوال الفترة المؤقتة بتمثيل أفغانستان في علاقاتها الخارجية، واحتلال مقعدها في الأمم المتحدة والمؤسسات والمؤتمرات الدولية الأخرى.

٥ - وتقرر أن يُعقد اجتماع طارئ للويا جيرغا في غضون ستة أشهر من إنشاء السلطة المؤقتة - أي في موعد غايته ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وأن يفتتحه صاحب الجلالة محمد ظاهر شاه، ملك أفغانستان السابق. ويتخذ الاجتماع الطارئ للويا جيرغا قراراً بشأن السلطة الانتقالية، بما في ذلك تشكيل إدارة انتقالية ذات قاعدة عريضة تتولى قيادة أفغانستان إلى أن يتسنى انتخاب حكومة يتحقق فيها التمثيل الكامل، من خلال انتخابات حرة ونزيهة، في موعد لا يتجاوز سنتين من عقد الاجتماع الطارئ للويا جيرغا.

٦ - وتقرر تشكيل اللجنة المستقلة الخاصة المعنية بعقد الاجتماع الطارئ للويا جيرغا في غضون شهر واحد من إنشاء السلطة المؤقتة، وأن تتألف من ٢١ عضواً، يكون عدد منهم من ذوي الخبرة بالقانون الدستوري والعربي. ويُختار الأعضاء من قوائم مرشحين يتقدم بها المشاركون في محادثات الأمم المتحدة بشأن أفغانستان، فضلاً عن الجماعات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني الأفغانية. وتساعد الأمم المتحدة في إنشاء اللجنة وفي أنشطتها.

٧ - وعُقد الاجتماع الطارئ للويا جيرغا في كابول في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ولم تخل العملية من الصعوبات. وبدأت في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ مهمة اختيار أكثر من ١٠٠٠ مندوب من ٣٩٠ مقاطعة من مقاطعات أفغانستان في المنطقة الشمالية الغربية، واختتمت العملية في كابول يوم ٦ حزيران/يونيه. واختيرت مائتا مندوبة، تم انتخاب أكثر من ٢٠ منهن. وقد تزايدت حدة الحالة العامة لانعدام الأمن من جراء التوترات والصراعات بين مختلف الجماعات العرقية وبعض القادة المحليين الذين نشطوا في الترويج لمرشحهم في اللويا جيرغا. وكانت هذه المشاكل واضحة بصورة خاصة في مناطق الجنوب الشرقي (غارديز)، والشمال (مزار الشريف)، ومنطقة هازارجات في أقصى الغرب (دايكوندي). ووردت أنباء عن قيام القادة المحليين والسلطات المحلية بمحاولة التأثير على نتيجة عملية الاختيار، سواء بالأموال أو بالترهيب. ودفعت المشاكل التي حدثت في أكثر من عشر مناطق اللجنة المستقلة الخاصة إلى التدخل، مما أدى إلى إلغاء الانتخابات في تلك المناطق. ورغم جوانب القصور الملحوظة على نطاق واسع في عقد اللويا جيرغا وتسيير أعمالها، فإن مجرد عقده في الإطار الزمني المحدد في اتفاق بون كان إنجازاً هاماً. فقد وفر للشعب الأفغاني ساحة للتعبير عن الآراء وتبادلها. كما أنه كان بداية لعملية تهدف إلى حل الخلافات الداخلية بالوسائل السياسية، وليس بالعنف.

٨ - وفيما بين ١١ و ١٩ حزيران/يونيه، أجرى الاجتماع الطارئ للويا جيرغا مناقشات مستفيضة وحوارا حيا حول القضايا الكبرى. وكان واضحا أن هناك توافقا قويا في الآراء التي تؤيد إحداث تغيير إيجابي. وشملت المواضيع التي توافقت بشأنها الآراء ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية على الرغم من الاختلافات السياسية والعرقية؛ وضرورة التصدي لانعدام الأمن وإنجاز عملية نزع السلاح؛ وضرورة إقامة جيش وطني يستوعب الميليشيات المحلية وميليشيات الأقاليم الأفغانية العديدة؛ وضرورة إنجاز التعمير المادي على نطاق البلد بأسره؛ وضرورة التوسع في التعليم، وتحسين الأوضاع المعيشية لعموم الناس قبل أي شيء؛ وضرورة إقامة حكومة تكفل التوازن بين الأعراق وتكبح الفساد والمحسوبية.

٩ - واحتتم اجتماع اللويا جيرغا بانتخاب الرئيس حامد كارزاي بأغلبية ٢٩٥ ١ صوتا من بين ٥٧٥ ١ صوتا. وكان المرشح الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات بعده امرأة، هي الطيبية مسعودة جلال، وهي حقيقة تُعد في حد ذاتها علامة هامة أخرى على طريق التطور السياسي في أفغانستان. وقد أفسحت مشاركة المندوبات الطريق أمام إقامة شبكة وطنية تضم المندوبات الأفغانيات، وهي الشبكة التي ستواصل العمل يعد مرحلة عقد اللويا جيرغا.

١٠ - وعقب انتخاب الرئيس كارزاي، أعلنت أسماء ثلاثة نواب للرئيس و ١٤ وزيرا، وأيدهم اجتماع اللويا جيرغا. وتتألف الوزارة الأخيرة للسلطة الانتقالية من خمسة نواب للرئيس، وثلاثة مستشارين خاصين أو وطنيين بدرجة وزير، و ٣٠ وزيرا. وتحقيق التوازن بين الأعراق هدف هام، حيث أن الهدف المعلن للعملية هو إقامة دولة ذات قاعدة عريضة تكفل التعدد العرقي. ويقل تمثيل الباشتون قليلا عن ٥٠ في المائة، ويقل تمثيل الطاجيك قليلا عن الثلث. وعينت ثلاث نساء وزيرات.

١١ - وترددت انتقادات مفادها أن عملية عقد اللويا جيرغا لم تستبعد أشخاصا تحيط بالشبهات بماضيهم. وأعرب البعض عن القلق من أن استمرار الحصانة التي يتمتع بها المسؤولون عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان يمكن أن يخلق عقبات أمام نشوء الديمقراطية وفرض سيادة القانون على حد سواء. وشدد الرئيس كارزاي على أن مقتضيات العدالة لن تغيب عن البال، غير أنه يتعين إقرار السلام أولا. وقيل إن الحفاظ على حالة السلام الهشة وتعزيز الوحدة الوطنية يتطلبان من العملية الانتقالية أن تجعل استمرار مشاركة قادة الفصائل الكبرى مشروطا مع ذلك بإسهام أولئك القادة بصورة بناءة وفعالة في بناء المؤسسات الوطنية، وبخاصة في إقامة جيش وطني حقيقي وقوة شرطة وطنية. وتبلغ تقديرات الأمم المتحدة للتكلفة الإجمالية لبناء الجيش الجديد ٢٨٩ مليون دولار، وهو ما يشمل

التدريب والمرتبات وتحديد الثكنات والمنشآت والمعدات، بالإضافة إلى ١٧ مليون دولار لتغطية تكاليف المرحلة الأولى من تسريح المقاتلين. وتعهد المانحون حتى الآن بتوفير مبلغ ٢٣٥ مليون دولار، غير أن الأموال لم تصل بعد.

١٢ - إن اكتمال المرحلة الأولى من اتفاق بون، بإقامة الإدارة المؤقتة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وإقامة الإدارة الانتقالية في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ برئاسة رئيس انتخبه الاجتماع الطارئ للويا جيرغا، إلى جانب مجلس وزراء أيده الاجتماع الطارئ بدرجة كبيرة، تُعد إنجازا هاما يفند التوقعات المشائمة ويبقي على الأمل في أن يكون من الممكن أيضا النجاح في التغلب على التحديات الهائلة العديدة التي لا تزال تواجه البلد. وسيطلب ذلك بذل جهود كبيرة من جانب قيادة وشعب أفغانستان، كما سيتطلب دعما لا ينقطع من جانب المجتمع الدولي.

ثالثا - الإدارة الانتقالية والمرحلة التالية

١٣ - وفقا لاتفاق بون، تقوم الإدارة المؤقتة في غضون شهرين من إنشائها، أي في موعد لا يتجاوز ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢، وبمساعدة من الأمم المتحدة، بإنشاء لجنة للدستور. كما سيعقد اجتماع دستوري للويا جيرغا في غضون ١٨ شهرا من إنشاء السلطة الانتقالية، أي في موعد لا يتجاوز ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لاعتماد دستور جديد. وستجري انتخابات حرة ونزيهة في موعد غايته ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أي بعد سنتين من تاريخ عقد الاجتماع الطارئ للويا جيرغا.

رابعا - حقوق الإنسان سمة رئيسية في الإطار الانتقالي

١٤ - تؤكد ديباجة اتفاق بون التصميم المشترك على تعزيز المصالحة الوطنية، والسلام الدائم، والاستقرار، واحترام حقوق الإنسان في أفغانستان. وينص الاتفاق على أن تنطبق القوانين القائمة ما لم تتعارض مع اتفاق بون أو مع الالتزامات القانونية الدولية التي دخلت أفغانستان طرفا فيها. ويسند الاتفاق إلى السلطة المؤقتة والاجتماع الطارئ للويا جيرغا ولاية التصرف وفقا للمبادئ والأحكام الأساسية الواردة في الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي دخلت أفغانستان طرفا فيها. وعهد الاتفاق إلى الممثل الخاص للأمين العام بمهمة رصد تنفيذ جميع جوانب الاتفاق والمساعدة في ذلك. وتضمن الاتفاق نصا صريحا على أنه من حق الأمم المتحدة أن تحقق في انتهاكات حقوق الإنسان، وأن توصي باتخاذ إجراءات تصحيحية عندما تكون هناك ضرورة لذلك. كما تضطلع الأمم

المتحدة.مسؤولية وضع وتنفيذ برنامج للتوعية بحقوق الإنسان من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان وتفهمها.

١٥ - ولذلك، فإن من الأهمية القصوى تنفيذ الالتزام بكفالة أن تكون مراعاة حقوق الإنسان سمة رئيسية من سمات العملية الانتقالية: إذ يتعين أن تركز التنمية السياسية على أعمال الحقوق المدنية والسياسية بينما تركز عملية إعادة البناء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن ثم، يتعين إدماج حقوق الإنسان بصورة كاملة في الأنشطة الإنسانية وأنشطة التعمير والأنشطة السياسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة خلال الفترة الانتقالية بهدف بناء مؤسسات دائمة لدعم حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

خامسا - استعراض حالة حقوق الإنسان أثناء المرحلة الأولى من العملية الانتقالية

١٦ - تبين للمقرر الخاص، من الزيارتين اللتين قام بهما إلى كابول في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وإلى هيرات في شباط/فبراير، مدى جسامة التحدي الذي يواجهه السلطة المؤقتة والشعب الأفغاني. وفي تقريره المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في آذار/مارس (E/CN.4/2002/43)، شدد على تعطش الشعب للسلام والأمن وسيادة القانون. ومن ثم، فقد حث على أن تكون الأولوية الأولى هي إحلال سيادة القانون محل سيادة السلاح، وهو ما يتطلب بدوره بناء قوة شرطة وطنية، فضلا عن قوات منضبطة أخرى لأغراض الأمن الداخلي والدفاع. وشدد على أنه لكي يتسنى استعادة حقوق الإنسان وإقرارها، يلزم نزع سلاح البلد، وجمع الأسلحة التي بحوزة العديد من الجماعات الخاضعة لمختلف القادة المحليين، وإنشاء نظام قانوني وطني يقوم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وكان رئيس الإدارة المؤقتة وغيره من القادة الذين التقى بهم المقرر الخاص في شهر كانون الثاني/يناير يسلمون بأن حقوق الإنسان هي أمر أساسي للجميع، وأن الدستور لا بد وأن يكفل حقوق جميع الأفغان بحيث يمكن لكل الجماعات العرقية أن تعيش في وئام. ومن الأهمية أن يُقاس التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف المعلنة.

سادسا - العنف وانتهاكات حقوق الإنسان

١٧ - في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وفي تقريره المقدم إلى الجمعية العامة، وفي جلسة الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن في إطار صيغة آريا، أصدر المقرر الخاص تحذيرات محددة بشأن ضرورة اتخاذ تدابير خاصة لحماية المدنيين من خطر

أعمال العنف التي تحركها دوافع عرقية في المناطق التي يمكن أن تتعرض فيها الأقليات العرقية المحسوبة على النظام السابق لأعمال انتقامية. وقد أوضحت تقارير موثوق بها من بلخ وفارياب وسامانغان وبادغيز وكوندوز أنه مع تغير القوى التي تبسط سيطرتها على المناطق، أصبحت جماعات الباشتون التي كانت متفرقة في شمال ووسط أفغانستان معرضة للخطر بصورة خاصة. كما وردت أنباء عن حدوث أكثر من عشرة من هذه الحوادث في بلخ وسامانغان وساري بول في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٢. وعند علم الإدارة المؤقتة بهذه الحوادث، عُهد إلى لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يرأسها عضو من الباشتون في الإدارة، هو الوزير نورزاي، بمهمة التحقيق في الحوادث واتخاذ إجراءات تصحيحية. غير أنه كان من الواضح أن قدرة الإدارة المؤقتة على اتخاذ تدابير فعالة هي قدرة محدودة نتيجة لعدم وجود قوة شرطة وطنية فعالة أو آليات محلية لإنفاذ القانون، فضلا عن أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي يبلغ قوامها حوالي ٥٠٠٠ فرد، لا تنتشر إلا في كابول وما حولها فقط. وألحت الإدارة المؤقتة في طلب تعزيز القوة الدولية ونشرها في مناطق أخرى من أفغانستان، غير أن ذلك لم يحدث بعد.

١٨ - وتوضح تقارير موثوق بها وردت من مقاطعة فارياب الأفغانية الشمالية الغربية أنه فيما بين شباط/فبراير وأوائل أيار/مايو، ترك حوالي ٢٠٠٠ من الباشتون المشردين في باغديز ديارهم في فارياب خوفا من الاضطهاد، وأن معدل نزوح اللاجئين من فارياب كان يتراوح بين خمس إلى عشر أسر في اليوم. ووردت أنباء عن وقوع هجمات ضد الباشتون في غور وباغديز وفارياب، وفي مقاطعة بلخ الشمالية، ونزوحهم بعد ذلك إلى مخيم شايديي للنازحين داخليا في هيرات. وشملت انتهاكات حقوق الإنسان ارتكاب أعمال قتل وضرب ونهب واعتداءات جنسية. وإدراكا لضرورة اتخاذ تدابير فعالة إزاء القلق بشأن الوضع الأمني في شمال أفغانستان، ولا سيما في منطقة شلوغاري في مقاطعة بلخ، وفي مقاطعة ساري بول الشمالية، وقع الجنرال رشيد دوستم والجنرال عطا وممثلو حزبي "وحدة أخباري" و "حركة إسلامي"، في الأسبوع الأول من أيار/مايو، اتفاقا لسحب الأسلحة والقوات. وتضمن هذا الاتفاق إنشاء قوة شرطة جديدة. وأكد الممثل الخاص للأمين العام أيضا أنه سُنبدل قريبا جهود للتحقق من انسحاب كل قوات الميليشيات. ورغم اتخاذ هذه التدابير، وردت في شهر حزيران/يونيه أنباء عن نشوب قتال طائفي ترك أثره على عمل الوكالات الإنسانية في مدينة مزار الشريف الشمالية وما حولها. وشملت أعمال العنف مهاجمة عيادة صحية، وشن هجمات مسلحة، وأعمال ضرب، وإطلاق النار على سيارة تنقل حيزا، وحالة اغتصاب جماعي لإحدى العاملات في وكالات المعونة على الطريق بين حوالم ومزار

الشريف. وفي منتصف حزيران/يونيه، أفادت الأنباء أن اثنين من العاملين في وكالات المعونة أصيبا بجروح خطيرة عندما رفضا توصيل بعض المسلحين في عربتهما.

١٩ - وخلال نفس الفترة، أفادت الأنباء أن حوالي ١٥٠٠ من الباشتون فروا من مخيم للمشردين داخليا غربي مزار الشريف. وخلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، وردت تقارير موثوق بها عكست مشاعر القلق إزاء ما وُصف بأنه تدهور في الأوضاع الأمنية ومستويات من أعمال العنف تبعث على الانزعاج في أجزاء من شمال أفغانستان. وأوضحت تقارير وردت من أربع مناطق في مقاطعة فارياب (شريتتاغاب، ودولة آباد، وقيصر، وآمار) أن أعمال الاعتداءات والابتزاز والعنف التي تستهدف الباشتون وغيرهم من الأسر الضعيفة ظلت مستمرة في شهر حزيران/يونيه. ووردت تقارير عديدة عن نشوب قتال بين فصائل مسلحة في بلخ، وفي مناطق حول مزار الشريف. ووردت أنباء حوادث سرقة وقتل أفغان محليين من مختلف أجزاء جنوب أفغانستان، من قندهار إلى هلمند.

٢٠ - وفي منتصف حزيران/يونيه، وجه الممثل الخاص رسالة إلى الرئيس كارزاي وصف فيها الحالة الأمنية في شمال البلد بأنها "خطيرة". وأوضح أن المستوى الذي بلغته أعمال العنف يؤثر على أمن وثقة السكان المحليين، وكذلك على قدرة العاملين في وكالات المعونة على مساعدتهم. وناشدت الرسالة الإدارة أن تتدخل بقوة وعلى جناح السرعة لدى الأطراف والسلطات المحلية لتأمين استعادة المجال الإنساني الحيوي، وكفالة محاسبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم وفقا للقانون. كما ظل يشير هذه المسألة مع السلطات والقوى المحلية والأعضاء البارزين في اللويا جيرغا، ممن يمكن أن يمارسوا سلطتهم ونفوذهم في المنطقة الشمالية؛ وقد وعدوا باتخاذ تدابير عاجلة في هذا الصدد.

سابعاً - الاغتيالات السياسية

٢١ - تعرضت الإدارة المؤقتة لانتكاسة في شباط/فبراير ٢٠٠٢ عندما اغتيل عبد الرحمن، وزير الطيران المدني والسياحة في مطار كابول. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وقعت محاولة لاغتيال وزير الدفاع في جلال آباد، عندما انفجرت قنبلة بالقرب من موكبه، مما أسفر عن مصرع أربعة أشخاص وإصابة ٢٠ بجروح. كما تعرضت بداية الإدارة الانتقالية لانتكاسة كبرى في ٦ تموز/يوليه باغتيال الحاج عبد القادر، نائب الرئيس ووزير الأشغال العامة، وهو قائد قومي ويحظى بالاحترام من قادة الباشتون، وكان من قبل محافظا لمقاطعة نانغارهار. فقد هاجمه شخصان لم تُعرف هويتهما، وأطلقا عليه النار فأردوه قتيلا عند مدخل مكتبه. وعين الرئيس كارزاي لجنة تضم خمسة أعضاء برئاسة كريم خليلي، نائب الرئيس، للتحقيق في

عملية الاغتيال، مع الاستعانة بخبرة المحققين الدوليين. وتبدو العملية الانتقالية بالتالي ضعيفة وهشة، بما يبرز ضرورة تعزيز الأمن بدرجة كبيرة. ورغم أنه كان يُعتقد من قبل أنه ينبغي تعزيز الأمن خارج كابول، حيث أن العاصمة آمنة نسبياً مع انتشار القوة الدولية للمساعدة الأمنية في كابول وما حولها، فقد ازداد الآن إلحاح الدعوة إلى تعزيز القوة الدولية في كابول وتوسيعها ونشرها في أجزاء أفغانستان الأخرى على حد سواء.

ثامنا - السجناء

٢٢ - وجه تقريراً المقرر الخاص المقدمان إلى الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وإلى لجنة حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠٠٢ الانتباه إلى محنة السجناء. وتضمن التقريران بصفة خاصة معلومات عن الاكتظاظ وسوء التغذية وتفشي الأمراض في سجن شيرغان، حيث كان عدد السجناء في تشرين الثاني/نوفمبر يربو على ٣ ٠٠٠ سجين. ولما كان من الواضح أن الأوضاع السائدة لا تفي بالحد الأدنى من معايير المعاملة الإنسانية، فقد تم نقل هذه الشواغل إلى السلطات، وإلى لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٢٣ - وبدأت لجنة الصليب الأحمر الدولية زيارة أماكن الاحتجاز الخاضعة للإدارة المؤقتة، ولا تزال مستمرة في هذه الزيارات. وتعين عليها التدخل مرات عديدة فيما يتعلق بتقديم المساعدة الغذائية وتحسين إمدادات المياه والمرافق الصحية والنظافة الشخصية والملابس وما إلى ذلك. وكان من بين التدخلات الهامة إنشاء مركز للتغذية الطبية داخل سجن شيرغان، إلى جانب توزيع الأغذية بشكل عام.

٢٤ - وبالإضافة إلى هذه الإجراءات الطارئة، تم الإفراج عن مجموعات من السجناء كوسيلة للتخفيف من أوضاع السجون. وقد تسارعت وتيرة الإفراج عن هذه المجموعات من السجناء في شهر أيار/مايو، بحيث انخفضت بحلول نهاية ذلك الشهر أعداد السجناء في سجن شيرغان بدرجة كبيرة. وفي ٣٠ أيار/مايو، كان لا يزال هناك حوالي ١ ١٠٠ سجين.

٢٥ - وأعرب عن القلق إزاء استمرار احتجاز السجناء دون محاكمتهم، حيث لا تزال الأجهزة القضائية لا تعمل بشكل فعال. ويسود قدر من القلق إزاء تقارير تفيد احتجاز نساء لمخالفتهم الأعراف الاجتماعية. وينبغي التحقيق في هذه التقارير من جانب الإدارة الانتقالية، وأيضاً من جانب آليات الرصد التابعة للأمم المتحدة، واتخاذ إجراءات تصحيحية فورية.

تاسعا - الضحايا المدنيون للعمليات العسكرية

٢٦ - وردت تقارير تفيد أن أعمال القصف الجوي ضمن العمليات العسكرية التي يقوم بها الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية قد أوقعت خسائر في صفوف المدنيين في عدد من المواقع. ويبين استعراض جرى على الطبيعة في ١١ موقعا أنه، خلال فترة ستة أشهر، قتلت الغارات الجوية ما يصل إلى ٤٠٠ مدني. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أسفرت غارات جوية على أربع قرى بالقرب من كاكراك في مقاطعة أروزغان عن مصرع ٥٤ مدنيا، معظمهم من النساء والأطفال، وإصابة ما لا يقل عن ١٢٠ آخرين بجروح. واعترف مسؤولون من الولايات المتحدة بأن الغارة قتلت مدنيين أبرياء، وأوفدوا فريقا للتحقيق في المسألة يضم جنرالا من سلاح الجو في الولايات المتحدة. ومن الأهمية أن يجري تحقيق شامل لتحديد أسباب مثل هذه الغارات الجوية التي تؤدي إلى وقوع مدنيين ضحايا لها. كما ينبغي اتخاذ إجراءات تصحيحية عاجلة لتجنب تكرار هذه الحوادث.

عاشرا - أولويات حقوق الإنسان: الأمن، وسيادة القانون، والديمقراطية القائمة على المشاركة

ألف - الأمن

٢٧ - شدد كل من الرئيس كارزاي وأعضاء حكومته والممثل الخاص للأمين العام ووكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان جميعا مرارا على ضرورة تعزيز قوة للأمن الداخلي يمكن أن تحمي المواطنين في كافة أنحاء البلد من أعمال العنف والتهديدات من جانب الجماعات المسلحة التي لا تزال لا تخضع للسيطرة الفعالة من قبل الإدارة الانتقالية. ويتمثل أحد الخيارات الموصى بها على نطاق واسع في توسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ومن الواضح أن أنباء انتهاكات حقوق الإنسان للأقليات العرقية والقطاعات الضعيفة من السكان، بما في ذلك الهجمات والاعتداءات الجنسية، تمثل أقوى الحجج الداعية إلى إيلاء أعلى الأولويات لتعزيز قوة الأمن الداخلي المتاحة للإدارة الانتقالية. كما أن إقامة البنية الأساسية المؤسسية اللازمة للديمقراطية القائمة على المشاركة يتطلب شرطا مسبقا يتمثل في نزع سلاح الجماعات المسلحة التي يتزعمها القادة المحليون وأمراء الحرب، وبعضها جرى تسليحه وتجهيزه خلال العمليات العسكرية التي قام بها الائتلاف الدولي لتحرير أفغانستان من نظام الطالبان. ويتعين الآن إخضاع هذه العناصر لسيطرة الإدارة الانتقالية.

باء - سيادة القانون

٢٨ - لا بد من إنهاء سيادة السلاح لكي يتسنى إقرار سيادة القانون. فترع سلاح الجماعات المسلحة هو الخطوة الأولى اللازمة لفرض سيادة القانون. ويمكن للجنة نزع السلاح التي يجري إنشاؤها حاليا أن تلعب دورا هاما في هذا الصدد؛ غير أنها لكي تتمكن من ذلك، يجب أن يرى الجميع أنها تضطلع بولايتها بصورة غير منحازة، وأن تتوفر لها القدرة على فرض ما تتخذه من قرارات. ولا بد من توفير الحماية الفعالة للحياة والممتلكات، كما يتعين إيلاء أولوية عليا لتنظيم قوة الشرطة، وتبني نهج يقوم على حقوق الإنسان في عمل الشرطة يتضمن توفير التدريب الخاص والتنوعية بحقوق الإنسان، ووضع مدونة أخلاقيات، وإنشاء هيئة مستقلة للرصد. ولا بد للمجتمعات المحلية والمجموعة الناشئة من الإدارات المحلية أن تطور لنفسها القدرة على حماية حياة المواطنين العاديين وممتلكاتهم من هجمات الجماعات المسلحة في كافة أنحاء البلد. ولا بد وأن تلعب وسائط الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني دورا نشطا في تشجيع بدء فرض سيادة القانون، وبناء ثقة المواطنين العاديين، وتوعيتهم بحقوقهم وبحق كل شخص في التمتع على قدم المساواة بحماية القانون وبالمساواة أمام القانون. وبالنسبة لشعب عانى من الاضطهاد والعنف لمدة طويلة كالشعب الأفغاني، تتطلب رعاية الديمقراطية القائمة على المشاركة القيام بحملة مستمرة ومكثفة لتوعية الناس بحقوقهم وطمأننتهم إلى أن الإدارة الانتقالية ملتزمة تماما بالتمكين للناس، وتوفير حماية القانون لكل الناس على قدم المساواة، وإقرار مبدأ المساواة أمام القانون.

جيم - الديمقراطية القائمة على المشاركة

٢٩ - مع تحديد الهدف النهائي بأنه إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة تراعي الفروق بين الجنسين وتكفل التعدد العرقي وتؤمن التمثيل الكامل، على النحو المحدد في اتفاق بون، تضطلع الإدارة الانتقالية بمهمة اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين كل قطاعات السكان من المشاركة بصورة معقولة في تشكيل هياكل الحكم على مستوى المجتمعات المحلية والمحليات وعلى الصعيد الوطني. وإذا ما أريد إجراء انتخابات حرة ونزيهة في غضون سنتين، لا بد من القيام بصورة واعية بتعزيز قدرة المواطنين على المشاركة بصورة معقولة في عمليات الحكم على مستوى المجتمعات المحلية والمحليات. وقد لعب المجتمع المدني دورا هاما على مدار سنوات، كان فيها الأفغان محرومين فعليا من القيام بأي دور في حكم أنفسهم. وسيكون المجتمع المدني الاستباقي عنصرا هاما في تجميع طاقات المواطنين في عملية إقرار الاختيارات وتشكيل السياسات أثناء العملية الانتقالية. وعُهد إلى لجنة من ٤٥ عضوا، تتألف من خمسة ممثلين عن كل منطقة من المناطق التسع في البلد، بمهمة إنشاء برلمان وطني للفترة

الانتقالية. كما أن إنشاء لجان وهيئات لأعمال المتابعة الرئيسية يعكس نهجاً تشاركياً ينبغي الاستمرار في تعزيزه.

٣٠ - وقد وصف الممثل الخاص للأمين العام بنجاح عقد الاجتماع الطارئ للويا جيرغا بأنه علامة بالغة الأهمية في عملية إقرار السلام في أفغانستان. ولاحظ كذلك أنه رغم ما بُذل من محاولات لتهديد وترويع المندوبين، وهو الأمر الذي تدينه الأمم المتحدة بقوة، فإن معظم المندوبين وجدوا في أنفسهم الشجاعة لطرح قضايا خلافية والتقدم بمقترحات جريئة.

حادي عشر - اللجان: لجنة حقوق الإنسان، واللجنة القضائية، ولجنة الدستور

ألف - اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان

٣١ - أصدرت الإدارة المؤقتة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ مرسوماً بإنشاء اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان. وجاء هذا التطور من خلال عملية مشاورات قادها الأفغان، بهدف وضع برنامج وطني لتنفيذ الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في اتفاق بون. وتم تعيين ١١ عضواً، من بينهم أربع نساء، لمدة عضوية تبلغ سنتين، ولا يمكن عزلهم من قبل أية سلطة خارجية طوال مدة عضويتهم. ومن المقرر أن يكون للجنة مقر في كابل ومكاتب محلية في قندهار، وهيرات، ومزار الشريف، وفايز آباد، وجلال آباد، وغاراديز، وباميان. وستنشأ أمانة محترفة متفرغة لتوفير الدعم للجنة.

٣٢ - وتشمل ولاية اللجنة: (أ) رصد حالة حقوق الإنسان في كافة أنحاء البلد بأسره؛ (ب) التحقيق في ادعاءات حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان؛ (ج) وضع توصيات لبناء وتعزيز القدرات والمؤسسات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان؛ (د) العمل مع المؤسسات الشريكة لوضع وتنفيذ أنشطة التوعية بحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال إدماج مسائل حقوق الإنسان في المناهج التعليمية الوطنية على كل المستويات، وفي وسائط الإعلام الجماهيرية؛ (هـ) إجراء مشاورات وطنية واقتراح استراتيجيات وطنية لإقامة العدل في المرحلة الانتقالية، ولمعالجة ما وقع من انتهاكات في الماضي؛ (و) تقديم الآراء والتوصيات والمقترحات والتقارير إلى السلطات المحلية والسلطات الإقليمية والسلطات الوطنية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ (ز) تشجيع مواءمة القوانين والممارسات الأفغانية مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي دخلت أفغانستان طرفاً فيها؛ (ح) إسداء المشورة وتوفير المعلومات للسلطات المعنية بعمليات تقديم تقارير البلد إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان؛ (ط) التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في جميع المسائل التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة.

٣٣ - واللجنة مخولة بالنظر في أية مسائل تدخل ضمن اختصاصها، أيا كان مصدر الاقتراح أو الإحالة، وسيكون من حقها أن تبدأ تحرياتها أو تحقيقاتها الخاصة. كما أنها مخولة بالاستماع إلى أي شخص والحصول على أية معلومات أو أدلة أو وثائق تكون ضرورية لتقييم الحالات والقضايا التي تدخل ضمن اختصاصها. كما تتوفر لها طائفة واسعة من الخيارات لتحقيق الإنصاف وحل المسائل المعروضة عليها؛ إذ يمكنها: (أ) السعي إلى التسوية الودية من خلال التوفيق، أو إصدار القرارات، أو اتخاذ التدابير السرية التي ترى أن من المناسب اتخاذها؛ (ب) إبلاغ مقدمي الالتماسات بحقوقهم وبأشكال الإنصاف المتاحة في النظام القانوني الوطني والآليات الدولية، وإسداء المشورة إلى مقدمي الالتماسات بشأن كيفية الوصول إليها؛ (ج) إحالة مقدمي الالتماسات إلى المحاكم أو نقل القضايا إلى السلطات المختصة الأخرى؛ (د) إبداء التوصيات للسلطات من أجل اتخاذ إجراءات علاجية قانونية أو إدارية. وقد التقى الممثل الخاص للأمين العام مع أعضاء اللجنة في أول اجتماع رسمي في ٢٣ حزيران/يونيه، وأكد مجدداً تأييد الأمم المتحدة لعمل اللجنة.

باء - اللجنة القضائية

٣٤ - أنشئت اللجنة القضائية أيضاً بموجب مرسوم الإدارة المؤقتة الصادر في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وهي هيئة خبراء مستقلة يُعهد إليها بمهمة إبداء التوصيات بشأن جميع الإجراءات التي يمكن أن تكون ضرورية لإعادة بناء نظام إقامة العدل في أفغانستان. وستعمل اللجنة بالتشاور والتعاون الوثيقين مع وزارة العدل وسائر الهيئات الحكومية وغير الحكومية من أجل: (أ) تنظيم برنامج شامل لتجميع ونشر وتوزيع جميع القوانين السارية في أفغانستان؛ (ب) اقتراح إدخال التغييرات أو التعديلات على القوانين الموجودة؛ (ج) التوصية بصياغة تشريعات جديدة مما يمكن أن يكون ضرورياً لإقامة العدل بصورة سليمة.

٣٥ - وتضمنت اللائحة التفسيرية للمرسوم المبادئ التوجيهية التي يتعين أن تراعيها اللجنة القضائية في الوفاء بولايتها. وتشمل هذه المبادئ التوجيهية: (أ) ضمان إقامة سلطة قضائية مستقلة وفقاً لدستور عام ١٩٦٤، ووفقاً لللكوك الدولية التي صدقت عليها أفغانستان؛ (ب) إنشاء غرفة مستقلة في المحكمة العليا تعمل كمحكمة دستورية تكون لها ولاية تفسير الدستور، وتكون لها سلطة تقرير مدى دستورية القوانين والأنظمة الأفغانية، واتخاذ القرارات فيما يتعلق بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي تتنافى مع الدستور الجديد؛ (ج) إنشاء مجلس أعلى للقضاء يتألف من كبار أعضاء الهيئة القضائية لإدارة قطاع إقامة العدل والإشراف عليه، وتكون له ميزانيته وصلاحياته الخاصة فيما يتصل ب: '١' تعيين القضاة وترقيتهم ونقلهم والإجراءات التأديبية التي تتخذ إزاءهم، '٢' منع تدخل السلطة التنفيذية أو

غيرها من السلطات في الإجراءات القضائية أو التأثير عليها، '٣' المسائل الأخرى التي اعتمدت الأمم المتحدة مبادئ توجيهية بشأنها^(١).

جيم - لجنة الدستور

٣٦ - وفقا لاتفاق بون، تقوم لجنة الدستور بمساعدة الاجتماع الدستوري للويا جيرغا في إقرار دستور جديد لأفغانستان. ومن المتوقع أن تدخل اللجنة في مشاورات مكثفة مع المواطنين. وينتظر من اللجنة أيضا أن تعكس في الدستور الجديد التزام أفغانستان بحماية حقوق الإنسان وإعمالها وفقا لالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي دخلت أفغانستان طرفا فيها.

ثاني عشر - النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة إزاء حقوق الإنسان في أفغانستان

٣٧ - وفقا لاتفاق بون، تكفل الأمم المتحدة الوفاء على نحو فعال بالالتزامات التي تعهدت بها الإدارة الانتقالية، والتي تتضمن بالضرورة توفير الدعم اللازم للمبادرات الأفغانية من أجل تنفيذ الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في اتفاق بون، ومواصلة ذلك الدعم طوال العملية.

٣٨ - وفي اضطلاع الأمم المتحدة بدورها، ستسعى إلى كفالة ما يلي: (أ) تحقيق التكامل التام بين استجابات وآليات الأمم المتحدة؛ (ب) تحقيق الحد الأقصى من الملكية والقيادة للأفغان؛ (ج) تبني نهج يقوم على الحقوق ويراعي الفروق بين الجنسين. والبرنامج المتعلق بحقوق الإنسان الذي وضعته الأمم المتحدة على أساس هذه المبادئ يشدد على تنمية القدرات الأفغانية، والمؤسسات الأفغانية، وعلى إقامة تحالف وثيق في العمليات بين الإدارة الأفغانية الانتقالية واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني الأفغاني. وستستفيد الأمم المتحدة من ما تمتلكه حاليا من قدرات في ميدان حقوق الإنسان لتوفير الدعم التقني، وستوجه الجانب الأعظم من جهودها إلى تيسير العمليات والمؤسسات الأفغانية.

٣٩ - وكُلف مستشار أقدم لحقوق الإنسان بالعمل مع الممثل الخاص للأمين العام في تيسير عملية المشاورات الوطنية الأفغانية بشأن تنفيذ الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في اتفاق بون. ومن خلال هذه المشاورات، تم وضع قائمة وطنية بالأفراد والجماعات الأفغانية العاملة

(١) تشمل هذه المبادئ التوجيهية: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢/٤٠ و ١٤٦/٤٠؛ والمبادئ الأساسية بشأن دور المحامين؛ والمبادئ الأساسية بشأن دور أعضاء النيابة العامة؛ والقواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء؛ ومدونة قواعد سلوك موظفي إنفاذ القوانين؛ والمبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل موظفي إنفاذ القوانين.

في ميدان حقوق الإنسان. وأنشئ مركز تنسيق لحقوق الإنسان في الإدارة المؤقتة، وأجريت مشاورات موجهة مع شخصيات رئيسية ممن تتضمنهم القائمة لوضع بارامترات أوسع نطاقاً لتطوير البرنامج الوطني لتنفيذ الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في اتفاق بون.

٤٠ - وفي ٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، عقدت حلقة العمل الأفغانية الأولى المعنية بحقوق الإنسان، بمشاركة ٨٠ من الشخصيات الأفغانية، وتحدث أمامها الرئيس كارزاي، وعدد من قادة المجتمع المدني والوزراء في الحكومة، كما تحدثت أمامها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والممثل الخاص للأمين العام. ونظرت حلقة العمل في المسائل الأربعة التالية: (أ) اللجنة المستقلة المقترحة لحقوق الإنسان؛ (ب) البرنامج الوطني للتوعية بحقوق الإنسان؛ (ج) إقامة العدل في المرحلة الانتقالية؛ (د) الفروق بين الجنسين وحقوق المرأة. وبعد استعراض يحمل الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان في اتفاق بون، أنشأت حلقة العمل أربع أفرقة عاملة وطنية دائمة يعني كل منها بإحدى هذه المسائل، بالإضافة إلى فريق عامل خامس يعني باستراتيجيات رصد حقوق الإنسان والتحقيق في انتهاكاتها.

٤١ - وأجرت الأفرقة العاملة مشاورات مكثفة وقامت بتحضيرات تقنية، بدعم من الأمم المتحدة، عُقدت بعدها في أيار/مايو ٢٠٠٢ أربع حلقات عمل وطنية أخرى عن: (أ) التوعية بحقوق الإنسان؛ (ب) رصد حقوق الإنسان والتحقيق في انتهاكاتها وإقامة العدل في المرحلة الانتقالية؛ (ج) حقوق الإنسان المكفولة للمرأة؛ (د) إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان.

٤٢ - وهذا البرنامج الوطني لحقوق الإنسان ينتظر التنفيذ في الوقت الراهن. ولا يمكن، مهما بالغنا، أن نؤكد بما يكفي على أهمية توفير الدعم المالي والتقني اللازم لتنفيذ هذا البرنامج. إذ أن نجاح العملية الانتقالية يعتمد على تنفيذ برنامج حقوق الإنسان.

٤٣ - ويتمثل الهدف الأساسي للعملية الانتقالية في إعادة أفغانستان إلى شعبها. ولا بد وأن يتحقق هذا الهدف من خلال عملية ديمقراطية قائمة على المشاركة، وإقرار دستور، وإنشاء هيئة قضائية مستقلة، وإقامة برلمان نيابي من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وإقامة حكومة يتحقق فيها التمثيل الكامل.

ثالث عشر - الفروق بين الجنسين وحقوق المرأة

٤٤ - يوجه اتفاق بون الأمم المتحدة إلى أن تتبنى في جميع جوانب عملها نهجاً يقوم على الحقوق ويراعي الفروق بين الجنسين. وحددت المشاورات الوطنية عدداً من المهام ذات الأولوية في إطار برنامج للنهوض بحقوق الإنسان المكفولة للمرأة. وسيكون من بين أهداف البرنامج الذي يستمر سنتين: (أ) إنشاء وحدة لحقوق المرأة في اللجنة المستقلة لحقوق

الإنسان؛ (ب) إجراء تقييم وطني قائم على المشاركة لاحتياجات النهوض بحقوق المرأة؛ (ج) توفير التدريب والأنشطة الإعلامية المتعلقة بحقوق المرأة لكبار المسؤولين الحكوميين؛ (د) استعراض القوانين الرئيسية التي تؤثر على حقوق المرأة؛ (هـ) توفير التوعية والدراسات القانونية المتعلقة بالفروق بين الجنسين في النظام القانوني لأفغانستان.

٤٥ - وفي حين يتواصل بذل الجهود لمعالجة مسألة الفروق بين الجنسين وحقوق المرأة، أعربت الهيئات الدولية لحقوق الإنسان حتى وقت قريب، في أوائل أيار/مايو ٢٠٠٢، عن القلق إزاء الآثار التي يتركها انعدام الأمن في أفغانستان على وضع المرأة. وأوضحت تلك التقارير أن النساء من جميع الجماعات العرقية يشعرون بأنهن مضطرات للحد من مشاركتهم في الحياة العامة، لتجنب أن تستهدفهن أعمال العنف من قبل الفصائل المسلحة والعناصر التي تسعى إلى فرض الأوامر القمعية التي أصدرها النظام السابق، ولا سيما خارج كابول. غير أنه كانت هناك تقارير أخرى تفيد أن أعمال الترويع هذه لم تجد في إرهاب النساء في جنوب أفغانستان. وفي المرحلة الأولى، تم انتخاب ٢٨ امرأة في اللويا جيرغا، منهن امرأة واحدة في هلمند وأربع نساء في أوروغان. وفي نهاية المطاف كان هناك نحو ٢٠٠ امرأة بين أكثر من ١ ٥٠٠ مندوب في اللويا جيرغا.

٤٦ - وفي القرار ١٩/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أشارت لجنة حقوق الإنسان مع بالغ القلق إلى الاعتداءات والانتهاكات التي وقعت مؤخرا لحقوق الإنسان المكفولة للنساء والفتيات، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والاختطاف والاحتجاز، فضلا عن الزواج بالإكراه والاتجار في الفتيات. وحث القرار الحكومة على أن تولي أولوية عليا للتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للنساء والفتيات وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وترد في الفرع السابع عشر من هذا التقرير التدابير العاجلة التي أوصت بها اللجنة في هذا الصدد.

٤٧ - ويتضمن تقرير الأمين العام عن حالة النساء والفتيات في أفغانستان (E/CN.4/Sub.2/2002/27)، المقدم إلى اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، توصيات مفصلة تشدد بصفة خاصة على ضرورة مشاركة النساء مشاركة كاملة في عملية صنع القرار السياسي، وعلى أهمية اتباع نهج يقوم على الحقوق ويراعي الفروق بين الجنسين في جهود الإغاثة والتعمير والتنمية. ويتضمن التقرير توصيات محددة للإجراءات التي يتعين القيام بها على الصعيدين الوطني والدولي لتحقيق ذلك الغرض. وتستحق هذه التوصيات اهتماما جادا، كما يجب تنفيذها على نحو فعال وفي وقت مبكر.

رابع عشر - إقامة العدل في المرحلة الانتقالية

٤٨ - في حلقة العمل الوطنية المعنية بحقوق الإنسان التي عُقدت في آذار/مارس ٢٠٠٢، كانت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت في الماضي، وما انطوت عليه من مجازر ومقابر جماعية، من بين المسائل التي دار النقاش حولها. وفي البيان الافتتاحي الذي ألقاه الرئيس كارزاي، تناول هذه المسألة بالصورة التالية:

”إن مسألة الانتهاكات التي وقعت في الماضي هي من بين المسائل الهامة الأخرى التي يتعين النظر فيها. ولا يمكنني القول بأن الإدارة المؤقتة الحالية تمتلك السلطة الكاملة لمعالجة هذه المسألة. غير أنني آمل أن تتمتع حكومة اللويا جيرغا بالسلطة الكافية لإنشاء لجنة لتقصي الحقائق وضمان تمتع الناس بالعدل. ولا بد وأن يعرف شعب أفغانستان أنه ستكون هناك هيئة للاستماع إلى شكاواهم. فلا بد في واقع الأمر من أن نستمع إلى ما يقوله الناس. فقد عُثر على مقابر جماعية دُفن فيها المئات، ودُمرت المنازل والمتاجر، ووقع العديد من الأعمال القاسية، التي لم نعرف عنها شيئاً أو نسمع عنها شيئاً من قبل. وقُتل العديد من أبناء شعبنا. وقُتلت أمهات وهن يحتضن أطفالهن، وأحرق آخرون، وحدث قدر كبير من الاضطهاد، وكثير جدا من الانتهاكات. وهذا هو السبب في أنه يجب أن تنشأ هنا لجنة لتقصي الحقائق لحماية حقوق الإنسان المكفولة لنا، وللمعالجة جراح شعبنا“.

٤٩ - وأنشأت حلقة العمل فريقاً عاملاً وطنياً يعني بإقامة العدل في المرحلة الانتقالية. وخلال هذه المشاورات، وضع الفريق برنامجاً يشمل إنشاء وحدة لإقامة العدل في المرحلة الانتقالية ضمن اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان. كما يتوخى الفريق إجراء مشاورات على نطاق البلد بما يؤدي إلى وضع استراتيجية وبرنامج للسياسة الوطنية لإقامة العدل في المرحلة الانتقالية، وبناء قاعدة بيانات مأمونة لجمع وتخزين المعلومات والأدلة بشأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فضلاً عن تطوير قدرة محلية في ميدان الطب الشرعي.

٥٠ - وأثيرت تساؤلات بشأن دور بعض الأشخاص في الاجتماع الطارئ للويا جيرغا ممن يمكن أن يكونوا مسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وفي رسالته إلى الاجتماع الطارئ للويا جيرغا، حث الرئيس كارزاي الأفغان وهم ينتخبون ممثلهم على أن يراعوا مصالح البلد، وأن يضعوا مصلحة شعبه فوق مصالح الأفراد والجماعات، وأن ينتخبوا من لم يشاركوا في قتل شعب أفغانستان؛ ومن هم غير متهمين بسلب ونهب الممتلكات العامة والخاصة.

٥١ - وعقب انتخابه، وفي أول خطاب يلقيه، قال الرئيس كارزاي: "هل بمقدورنا أن نعم بالعدل والسلام في الوقت ذاته؟ أم أن علينا أن نبدأ ببناء السلام ببطء وثقة قبل أن نتقل إلى العدل الذي يحتاجه الأفغان؟ لو كان بمقدورنا ذلك، فسيكون شيئاً عظيماً. هل نستطيع ذلك؟ لنرى ما إذا كنا نستطيع ذلك". وبالتالي، فإن إقامة العدل في المرحلة الانتقالية أمر مطروح على جدول الأعمال الوطني. وهي مسألة ينبغي أن تشغل بصورة جادة أولئك الذين يشاركون في المشاورات الوطنية المتعلقة بإقامة العدل في المرحلة الانتقالية. ومن الجدير بالذكر أن المرسوم الرئاسي الصادر في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بشأن عودة اللاجئين بأمان وكرامة قد ضمن للعائدين حصانة من المقاضاة الجنائية، باستثناء من يمكن أن يكونوا قد ارتكبوا جرائم ضد السلام، أو ضد الإنسانية، أو جرائم حرب، على النحو المحدد في الصكوك الدولية.

خامس عشر - التعمير الوطني والتنمية الوطنية: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٥٢ - مع دخول أفغانستان مرحلة جديدة من مراحل الانتقال، يواجه الشعب الأفغاني، بما في ذلك أكثر من مليون لاجئ ممن عادوا إلى البلد وعدة ملايين ينتظر أن يتدفقوا إليه مع مضي العملية قدماً، تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعمير الوطني وتحقيق سبل عيش مستدامة. وكما تقول إحدى الوكالات الإنسانية الكبرى في تقرير لها عام ٢٠٠٢، فإن الإرهاب الذي كان يجمع الشعب الأفغاني أصبح يتخذ الآن شكلاً جديداً. فثلاث سنوات من الجفاف وفشل المحاصيل قد خلقت أسوأ مجاعة شهدتها البلد على مدار ٧٥ عاماً. وتقدر الأمم المتحدة أن سبعة ملايين أفغاني يواجهون الآن خطر الموت جوعاً. ويعاني ٧٠ في المائة من السكان بالفعل من سوء التغذية، ولا يحصل على مياه نظيفة سوى ١٣ في المائة من السكان. وهناك حوالي خمسة ملايين شخص مشردون بعيداً عن ديارهم. وواحد من بين كل أربعة أطفال أفغان لن يكمل عامه الخامس. ومن بين كل ثلاثة أطفال، يوجد طفل يتيم واحد، ويعاني طفل واحد من بين كل اثنين من سوء التغذية. وبالإضافة إلى ذلك، ينتشر في البلد ما يراوح بين خمسة وسبعة ملايين لغم أرضي، يقدر أنها تودي بحياة عشرة من الأفغان كل يوم. ويعيش كثير من الأسر بالكاد على شحنات الأغذية المحدودة التي يوزعها برنامج الأغذية العالمي.

ألف - الغذاء

٥٣ - يشير تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في ٢٠٠٢ إلى أنه في حين تُعد المديونية مشكلة مزمنة في الريف، فإن موجة الجفاف الممتدة تركت أعداداً لا تحصى من المزارعين الصغار والمتوسطين غارقين في الديون. وكثير من المشردين داخلياً

يبيعون أصناف الإغاثة غير الغذائية للحصول على أموال نقدية لشراء الغذاء أو للبدء في تسديد الديون. وصغار المزارعين، بل ومن هم ليسوا صغاراً إلى هذه الدرجة، يفقدون أرزهم. وهناك احتياج شديد للأموال النقدية والمساعدة المؤسسية في شكل برنامج وطني للفروض المتناهية الصغر، بما يمكن أن يسهم بدرجة كبيرة في إعادة تأهيل هؤلاء المزارعين. وتشدد دراسة أخرى، أجريت استناداً إلى جهود ميدانية فيما بين شهري كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠٠٢، على انعدام الأمن الغذائي بصورة واسعة النطاق، ويأتي هذا الضعف نتيجة لعوامل متعددة، من بينها المخاطر الطبيعية والمخاطر التي من صنع البشر وتدني قدرة الناس على التصدي لها.

٥٤ - كما أن الآثار المستمرة لموجة الجفاف الممتدة لا تزال محسوسة. فرغم أن حدة الجفاف قد خفت في الشمال والغرب، فإنه مستمر في المناطق الوسطى والجنوبية. ورغم بعض التطورات الإيجابية، لا يزال هناك احتياج لبرامج موجهة ومتوازنة وطويلة الأجل لتوفير المساعدة الغذائية. ومن بين التدابير الموصى بها لمعالجة انعدام الأمن الغذائي ما يلي: (أ) استراتيجية متعددة السنوات لتوفير المساعدة تشمل التوسع في المساعدات الغوثية والإمائية؛ (ب) التدخل الإنساني القائم على المبادئ للتخفيف من انعدام الأمن الغذائي؛ (ج) تدخلات قطاعية محددة تشمل تدخلات طارئة لتوفير المياه، وضخ الأموال النقدية، والتمويل المتناهي الصغر، وإصلاح شبكات الطرق.

٥٥ - ولا يزال برنامج الأغذية العالمي، وهو أكبر وكالة إنسانية تعمل في أفغانستان، يواجه عجزاً كبيراً. وهذا العام، تلقى البرنامج حتى الآن ١٨٣ مليون دولار، لا تغطي سوى ثلثي ما يحتاجه لإطعام حوالي تسعة ملايين شخص من المحتاجين. ووفقاً للتقديرات الحالية لبرنامج الأغذية العالمي، لا تزال الوكالة تعاني من عجز هائل يبلغ ١٧٥ ٠٠٠ طناً من الأغذية.

٥٦ - وثمة حاجة ماسة للأموال والأغذية لتلبية الاحتياجات اللازمة لبقاء السكان واحتياجات مشاريع التعمير ذات الأولوية على حد سواء. ويبدو أن التعهد بتقديم مبلغ ٤,٥ بليون دولار على مدى خمس سنوات كان يقوم على تقديرات تكلفتها استندت إلى تجارب بلدان غير محددة كانت تتلقى مساعدات دولية تتراوح بين ٤٠ و ٨٠ دولاراً للفرد في السنة لبرامج الإنعاش بعد انتهاء الصراع. وعلى العكس من ذلك، فإن حجم المعونات المقدمة في منطقة البلقان وفي تيمور الشرقية كان يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ دولاراً للفرد في السنة. وتوفير مستويات مماثلة من المعونة يصل بالرقم إلى ما لا يقل عن خمسة بلايين من الدولارات في السنة الواحدة لأفغانستان، وهو ما يزيد بدرجة كبيرة عن حجم التعهدات المعلنة في

طوكيو. ولذلك، لا بد من الوفاء بالكامل بهذه التعهدات التي هي متواضعة في جوهرها، وتوفير الأموال في الوقت اللازم. كما أن هناك حاجة لكفالة توزيع المساعدات بصورة عادلة في كافة أنحاء أفغانستان، وبصفة خاصة وصولها إلى المناطق النائية وإلى قطاعات السكان الأكثر ضعفاً.

٥٧ - وتبين تقييمات الطوارئ السريعة التي أجراها برنامج الأغذية العالمي ارتفاع كل المؤشرات التالية للمعاناة: بيع الأصول، وهجرة العمالة، واستهلاك الأغذية البرية، والتصاعد الهائل للديون، والتسول، والزواج المبكر للبنات في سن تصل إلى سبع سنوات، وعمل الصبية بعقود لتعلم حرفة ما. وكان نقص الموارد الغذائية اللازمة لمواصلة أو بدء برامج الغذاء مقابل تنمية الأصول أو الغذاء مقابل العمل يعني تباطؤ أو توقف أنشطة الإنعاش الموجهة إلى أكثر من ستة ملايين أفغاني في المناطق الريفية. ونتيجة لنقص المعونات الغذائية، فإن آليات المواجهة التي تعاني بالفعل من الضغوط، والتي يستفيد منها الرجال والنساء، تواجه خطر الانهيار الكامل، ويلوح خطر انتشار الفقر المدقع في مجتمعات محلية تعاني أصلاً من الفقر بدرجة تبعث على اليأس.

٥٨ - ولا تزال عملية الطوارئ الحالية تواجه عجزاً يصل إلى أكثر من ١٧٥ ٠٠٠ طناً من الأغذية تبلغ قيمتها قرابة ١٠٢ مليون دولار، أو ما يعادل ٣٦ في المائة من مجموع الاحتياجات. ونتيجة لذلك، فإن جزءاً كبيراً من النساء والرجال والأطفال الأكثر ضعفاً لن يحصلوا على المساعدة الغذائية التي هم في أمس الحاجة إليها، أو سيحصلون على كميات مخفضة منها. ولا بد وأن تتوفر الموارد في أقرب وقت ممكن قبل موسم الثلوج الكثيفة، كي يمكن وصول الغذاء إلى المناطق النائية، حيث يوجد ما يقدر بحوالي أربعة ملايين شخص يواجهون المخاطر.

باء - النقص الحاد في الموارد

٥٩ - وجه الاجتماع الذي عقده فريق الدعم الأفغاني في جنيف في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الانتباه إلى التأخير الخطير في الوفاء بالتزامات التمويل المعلنة في طوكيو. وأعرب الفريق عن القلق من الخطر الشديد الذي يحدق بكثير من البرامج الحيوية، ومنها البرامج المتصلة باللاجئين والتعليم والرعاية الصحية، نتيجة للتأخير. وأشار الفريق إلى أن أزمة التمويل ومشاكل عودة اللاجئين والمشردين ومشاريع توفير المعونة الغذائية التي هي قيد التنفيذ، يمكن أن تبتد بصورة حادة المكاسب التي تحققت خلال الأشهر الثلاثة الماضية في وسط الفترة الحرجة التي يشهد فيها الجوع قبل موسم الحصاد.

٦٠ - وكان برنامج المساعدة الدولية الشامل الذي بدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ برنامجاً يستمر ١٥ شهراً بتكلفة تبلغ ١,٦ بليون دولار. ومنذ ١ تشرين الأول/أكتوبر، تلقى البرنامج حوالي ٨٢٠ مليون دولار. ولذلك، فالخلاصة هي أنه يلزم توفير تمويل يبلغ ٧٧٧ مليون دولار حتى نهاية العام، من بينها ٤٠٠ مليون دولار لازمة في الربع الثالث من السنة.

جيم - المخدرات

٦١ - في عام ١٩٩٩، كانت أفغانستان مصدراً لـ ٧٠ في المائة من الإنتاج العالمي من الهيروين (٤٥٠ طناً). أما إنتاج العام الحالي، فيمكن أن يصل إلى ما يتراوح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ طناً، وفقاً لتقديرات مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. ويقوم المكتب بتنفيذ طائفة واسعة من المشاريع التي ترمي إلى تعزيز قدرة أفغانستان على مراقبة المخدرات؛ ويتضمن برنامج مراقبة المخدرات القيام برصد المحاصيل غير المشروعة. ولا بد من توفر دعم المجتمع الدولي لمساعدة أفغانستان في بناء قدرتها في مجال إنفاذ القانون في هذا السياق أيضاً، وفي تنفيذ مشاريع الحد من الطلب على المخدرات وتوفير مشاريع بديلة مستدامة لكسب العيش للمزارعين الأفغان.

دال - الألغام

٦٢ - تُعد أفغانستان واحدة من أكثر البلدان تأثراً بالألغام والذخائر غير المنفجرة، حيث يقدر أن تهديدات هذه الألغام والذخائر تغطي مساحة تبلغ ٨٥٠ كيلومتراً مربعاً. وهناك حوالي ٢٠٠.٠٠٠ شخص تعرضوا لحوادث الألغام والذخائر غير المنفجرة؛ وقبل الأحداث التي وقعت في أواخر عام ٢٠٠١، كانت معدلات الموت والإصابة تتراوح بين ١٥٠ و ٣٠٠ حالة في الشهر. وتفاقت مشكلة الألغام والذخائر غير المنفجرة في أفغانستان من جراء الأنشطة العسكرية الأخيرة، حيث امتدت الذخائر غير المنفجرة إلى مناطق جديدة، بالإضافة إلى الحالات الجديدة لزرع الألغام مع تنقل القوات في كافة أنحاء البلد. وأصابت الغارات الجوية كثيراً من مستودعات الذخيرة الكبيرة، التي يمكن أن تؤدي إلى انتشار الذخائر غير المنفجرة في مساحات يبلغ نصف قطرها خمسة كيلومترات. كما تصاعدت الإصابات الناجمة عن الألغام والذخائر غير المنفجرة نتيجة للانتشار الجديد لها، ونتيجة لتحركات السكان، في مناطق غير مألوفة في كثير من الأحيان، مع تنقل الناس لتجنب القتال أو للعودة إلى المناطق التي تم تأمينها مؤخراً.

٦٣ - وتستمر العمليات التالية لتطهير الألغام والذخائر غير المنفجرة، ويجب مواصلة عملها على أساس من الأولوية:

(أ) خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٢، تم تطهير ما مساحته ٦١١ ٨٢٥ ٢٣ مترا مربعا من المناطق ذات الأولوية العالية المتأثرة بالألغام والذخائر غير المنفجرة. ومن المتوقع تطهير مساحة أخرى تبلغ ٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مربع بحلول نهاية عام ٢٠٠٢؛

(ب) كل مراكز الأقاليم الأفغانية الخمسة للإجراءات المتعلقة بالألغام - وهي المراكز الموجودة في الإقليم الأوسط (كابول)، والإقليم الجنوبي (قندهار)، والإقليم الشرقي (جلال آباد)، والإقليم الشمالي (مزار الشريف)، والإقليم الغربي (هيرات) - أصبحت تؤدي وظائفها الآن. وستنشأ مراكز فرعية جديدة في الأقاليم في باميان، وغارديز، وقندوز للاستجابة للهيكل الجديد الذي أنشأت بموجبه الأمم المتحدة ثمانية أقاليم؛

(ج) استعادت عمليات التطهير مستوى قدرتها السابق بنسبة ١٠٠ في المائة، غير أن استمرار المعوقات الأمنية يحول دون استئناف العمليات في بعض المناطق. ويجري رصد هذه المعوقات الأمنية عن كثب من أجل تلبية الاحتياجات في المناطق ذات الأولوية. واستنادا إلى ما توصلت إليه بعثة تقييم أوفدت مؤخرا إلى مقاطعتي باكوتيا وباكوتيا، فضلا عن إقليم تورا بورا، تجري استعادة قدرات التطهير والمسح في تلك المناطق ذات الأولوية؛

(د) وكان تطهير ذخائر القنابل العنقودية من طراز 97 BLU من الأنشطة ذات الأولوية العليا في جميع الأقاليم، ووضعت إجراءات جديدة لمعالجة هذا التهديد الجديد الذي نشأ في مرحلة ما بعد أيلول/سبتمبر. ويتم تطهير ذخائر القنابل العنقودية بمعدلات أسرع مما كان متوقعا.

سادس عشر - اللاجئون

٦٤ - ساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من مليون لاجئ أفغاني من باكستان، وأكثر من ٨٣ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية إيران الإسلامية في العودة إلى ديارهم. وتشدد المفوضية على ضرورة توفير المزيد من الأموال، إذا ما أريد تنفيذ أهداف برنامج عودة اللاجئين. وتشمل هذه الأهداف تيسير العودة الطوعية لما يصل إلى ٤٠٠ ٠٠٠ أفغاني يعيشون في جمهورية إيران الإسلامية، بحلول نهاية العام الحالي. وحتى ٣١ أيار/مايو، لم تتلق المفوضية سوى ١٨٠ مليون دولار من مجموع ميزانيتها البالغ ٢٧١ مليون دولار لتغطية البرامج التي تضطلع بها لمساعدة اللاجئين والعائدين الأفغان. وعلى ذلك الأساس، لم يكن لدى المفوضية تمويل إلا حتى نهاية حزيران/يونيه. ومن شأن عدم توفر التمويل أن يقلل بصورة حادة من قدرة المفوضية على دعم اللاجئين والعائدين من خلال توفير منح السفر، والمشاريع الأساسية للإسكان والمياه، والمساعدة في إيجاد سبل مستدامة لكسب العيش للاجئين والعائدين.

٦٥ - وتشجيعا لعودة اللاجئين، أصدرت الإدارة المؤقتة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ مرسوما رئاسيا بشأن عودة للاجئين بأمان وكرامة، تضمن الترحيب بهم وطمأنتهم على حمايتهم من التحرشات والترهيب والتمييز والاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو الرأي السياسي أو نوع الجنس. كما مُنح العائدون حصانة من المقاضاة الجنائية، باستثناء من يمكن أن يكونوا قد ارتكبوا جرائم ضد السلام، أو ضد الإنسانية، أو جرائم حرب، على النحو المحدد في الصكوك الدولية. وجرى ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية المكفولة للعائدين، وسيتم تيسير استعادتهم لممتلكاتهم من خلال الأجهزة القانونية المختصة. وكان مقررا السماح للمفوضية وغيرها من الوكالات الدولية المعنية برصد معاملة العائدين للتأكد من الامتثال لمعايير القانون الإنساني وحقوق الإنسان المعترف بها.

٦٦ - ولا يزال هناك أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ لا يزال يتعين إعادتهم إلى ديارهم. ولا يمكن مواصلة عملية الإعادة إلى الوطن إلا إذا توفر مزيد من التمويل. وأعرب البعض عن ضرورة توخي الحذر إزاء زيادة تسارع عملية الإعادة إلى الوطن قبل أن يتوفر التمويل الكافي لضمان توفر الغذاء والخدمات الأساسية، بالإضافة إلى توفير الأمن من التعرض للهجمات الإجرامية وأعمال النهب والقتال بين الفصائل، فضلا عن تطهير الألغام.

٦٧ - ورغم عودة قرابة ١,٣ مليون لاجئ، فإن حالة بعض الفئات الخاصة تستحق الاهتمام. فهناك نحو ٢٥.٠٠٠ من ملتسمي اللجوء لا يزالون مشردين في منطقة الانتظار الحدودية في شامان، ولا يستطيعون العبور إلى باكستان، ولا تملك المفوضية والمنظمات الإنسانية مساعدتهم على النحو اللائق. وهناك حوالي ٣٥.٠٠٠ أفغاني لا يكادون يحصلون على مساعدات في مخيمات المشردين داخليا في سبين بولدك، وهي بلدة حدودية أفغانية تقع على بعد بضعة كيلومترات من شامان. وتفيد المفوضية أن أوضاع إعادة إدماج العائدين في جنوبي أفغانستان تبدو بالغة الصعوبة. فالمنطقة الجنوبية كانت تعاني بأكملها من الجفاف الشديد طيلة السنوات الأربع الماضية. كما أن استمرار انخفاض منسوب المياه قد أدى إلى نضوب العديد من الآبار وحرمان مناطق كثيرة من المياه. ولا تزال المنطقة المحيطة بقندهار هي أكثر المناطق تأثرا بالجفاف في أفغانستان. ولا يمكن توقع حدوث انتعاش اقتصادي يُعتمد به في تلك المنطقة قبل تنفيذ تدابير حفظ المياه التي تشتد الحاجة إليها. وإلى أن يتم ذلك، سيعجز الكثيرون عن العودة إلى موطنهم الأصلي. وفي مواجهة هذه المشاكل ذات الطابع الخاص، بدأت المفوضية تنظر في مفهوم مستوطنات المجتمع المحلي للمشردين داخليا كوسيلة لإدماج فئات جديدة في النسيج الاجتماعي والاقتصادي. وسيكون هذه النهج المتكررة لتحقيق إدماج الفئات الخاصة من المشردين داخليا.

سابع عشر - التوصيات

تنفيذ اتفاق بون على قاعدة من حقوق الإنسان

٦٨ - من أجل تحقيق الهدف النهائي من اتفاق بون - وهو إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة تراعي الفروق بين الجنسين وتكفل التعدد العرقي وتؤمن التمثيل الكامل - لا بد من تبني استراتيجية تقوم على قاعدة من حقوق الإنسان. ومن المتوقع أن تشجع الإدارة الانتقالية تطبيق أصول الحكم القائم على المشاركة على كافة المستويات، والدخول في مشاورات مستفيضة بشأن القيام بعملها. وينبغي أن يكون واضحاً أن اللجان التي أنشأتها الإدارة تشرك كل قطاعات الشعب الأفغاني.

الأمّن

٦٩ - يتعين إيلاء أعلى الأولويات لمسألة الأمن من أجل حماية حياة الناس وممتلكاتهم. ويجب الإسراع بالعملية التي بدأت لبناء جيش وطني. وفي غضون ذلك، لا بد من توسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية ونشرها حيثما تنشأ الحاجة إليها خارج كابول والمنطقة المحيطة بها.

سيادة القانون

٧٠ - لا بد وأن تحل سيادة القانون محل سيادة السلاح. ولا بد من بناء قوة شرطة وطنية تراعي حقوق الإنسان من أجل الاضطلاع بمهام إنفاذ القانون بصورة فعالة وغير منحازة. وينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة لاستعراض أوضاع السجون للتأكد من معاملة السجناء بصورة إنسانية وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً.

اللجنة القضائية: هيئة قضائية مستقلة ونظام للعدالة الجنائية

٧١ - ينبغي أن تتخذ اللجنة القضائية خطوات عاجلة لإنشاء وتطوير هيئة قضائية مستقلة وغير منحازة. واستعادة سيادة القانون تتطلب وجود نظام فعال للعدالة الجنائية يتفق مع معايير القانون الدولي المتصلة بحقوق الإنسان. كما أن ذلك النظام ضروري لضمان مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بمن فيهم المسؤولون عن الانتهاكات التي وقعت في الماضي.

اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان

٧٢ - إن إنشاء اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان وإسناد ولاية عريضة لها سيمكنها من أن تسهم في التحسن العام لحالة حقوق الإنسان. غير أنه لكي تقوم اللجنة بهذا الإسهام،

فإنها بحاجة إلى أن تُخصص لها موارد كبيرة. كما ينبغي إيلاء أولوية خاصة لبرنامج التوعية بحقوق الإنسان.

حرية الصحافة واستقلال وسائل الإعلام الإلكترونية

٧٣ - يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دوراً حيوياً في تعزيز ثقافة الديمقراطية والتسامح والاحترام المتبادل للحقوق، وهي الثقافة اللازمة لإقامة دولة متعددة الأعراق تراعي الفروق بين الجنسين. ولذلك/يجب تطوير وسائل الإعلام، وبخاصة وسائل الإعلام الإلكترونية المستقلة، كمسألة تحظى بأعلى الأولويات.

المرأة

٧٤ - في الفقرة ١٣ من القرار ١٩/٢٠٠٢، حثت لجنة حقوق الإنسان على اتخاذ تدابير عاجلة لتحسين حالة حقوق الإنسان المكفولة للنساء والفتيات. وفيما يلي المسائل التي يتعين معالجتها على الفور:

- (أ) إلغاء أية تدابير تشريعية وغير تشريعية قائمة تميز ضد النساء والفتيات، وكذلك التدابير التي تعرقل أعمال كل ما هن من حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- (ب) مشاركة النساء مشاركة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة في الحياة المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية في جميع أنحاء البلد وعلى جميع المستويات؛
- (ج) احترام حق المرأة على قدم المساواة في العمل وفي العودة إلى العمل في جميع القطاعات وعلى جميع مستويات المجتمع الأفغاني؛
- (د) حق النساء والفتيات على قدم المساواة في التعليم دون تمييز، وإعادة فتح المدارس في جميع أنحاء البلد، وقبول النساء والفتيات في جميع مستويات البرامج التعليمية؛
- (هـ) احترام حق النساء والفتيات على قدم المساواة في الأمن البدني الشخصي، وكفالة محاكمة المسؤولين عن الاعتداءات البدنية على النساء؛
- (و) احترام حرية التنقل للنساء والفتيات؛

(ز) احترام وصول النساء والفتيات بصورة فعالة وعلى قدم المساواة إلى المرافق اللازمة لحماية حقوقهن في بلوغ أعلى مستويات الصحة الجسدية والذهنية التي يمكن بلوغها.

الدعم الدولي العاجل لمواجهة الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الإنعاش
 ٧٥ - لا بد على سبيل الاستعجال من توفير الأموال التي جرى التعهد بتقديمها في
 طوكيو. فالتأخر في توفير الأموال يمكن أن يتسبب في إحداث ضرر بالغ بالعملية
 الانتقالية التي تمر بها أفغانستان وشعبها في الوقت الراهن. وبرنامج الأمم المتحدة
 للمساعدة الفورية والانتقالية للشعب الأفغاني، ٢٠٠٢، يدعو إلى توفير الدعم الدولي
 إدراكاً للمسؤولية الخاصة التي يتحملها العالم تجاه الشعب الأفغاني. وقد حدد البرنامج
 لنفسه الأهداف الاستراتيجية التالية:

(أ) التصدي للأزمة الإنسانية المستمرة بالجمع بين برامج الطوارئ وبرامج
 الإنعاش؛

(ب) دعم العملية الواسعة لعودة اللاجئين إلى أفغانستان بالجمع بين توفير
 المساعدات للعودة والبرامج المتماسكة لإعادة الإدماج والانتعاش للمجتمعات المحلية
 المتأثرة؛

(ج) تطوير تحليل شامل ونهج للتعامل مع حالة الضعف الواسعة النطاق في
 أفغانستان، من خلال توحيد وتحليل المعلومات، وتطوير البرمجة المتكاملة للتصدي
 لاحتياجات أكثر المجتمعات المحلية والأسر المعيشية ضعفاً، والشروع في عملية طويلة
 الأجل للانتعاش الاجتماعي والاقتصادي.

(د) توفير الدعم المستمر لعملية الانتقال الفعالة، بما يتفق مع الإطار الوطني
 للتنمية، على أساس نقل الكفاءات والملكية والقدرة التقنية إلى الإدارة الانتقالية
 لأفغانستان على الصعيدين المركزي والمحلي على حد سواء، بما يصل في النهاية إلى تقليص
 وجود الأمم المتحدة في أفغانستان بصورة محسوسة.

(هـ) دعم اللامركزية، ودمج مسؤوليات برمجة وتنسيق المساعدات في
 اختصاصات المقاطعات، استناداً إلى تعزيز الارتباطات بين أنشطة التخطيط المركزية
 والمحلية؛ وتنمية القدرات التقنية وقدرات إدارة البرامج في مكاتب المقاطعات؛ وتعزيز
 التعاون على الصعيد المحلي بين السلطات والشركاء في توفير المساعدات.